

**تقييم المخاطر الرأسمالية للمصارف الاسلامية باستخدام معيار بازل
١١ (دراسة تطبيقية في مصرفي دجلة والفرات الاسلامي
والمصرف العراقي الاسلامي للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٢))**

*Evaluation of Capitalist risks of Islamic banks by using
Basil 11 system (An applied study on Dijla & AL-Furat
bank and the Iraqi Islamic bank over the period (2009-
2012))*

م. م مصطفى سلام عبد الرضا⁽¹⁾

Assist. Lect. Mustafa S. Abdul-Ridha

المستخلص

يهدف هذا البحث الى تقييم المخاطر الرأسمالية للمصارف الاسلامية العراقية على مدى اربع سنوات وبيان مدى التزام جميع المصارف الاسلامية باحتفاظها جزء من رأسمالها على شكل بنسبة مئوية لجعل المصارف قادرة على امتصاص المخاطر التي يتعرض لها وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات اهمها ان المصارف الاسلامية كغيرها من المصارف تتعرض الى المخاطر الرأسمالية اذ انها تسعى الى التقييد بهذا المعيار كونه يعد رصانة حقيقية للمراكز المالية فضلا عن الالتزام بتعليمات السلطات النقدية التي تؤكد على الالتزام بمتطلبات بازل ٢، كما ان البحث توصل الى جملة من التوصيات اهمها على المصارف الاسلامية تجنب الاستثمارات الخطرة التي من شأنها ان تجعل نسب كفاية راس المال عالية لمواجهة الخسائر.

Abstract

The aim of this study is to assess the capital risks of the Islamic banks over four years and to show the commitment of all Islamic banks to keep part of their capital in proportion to make the banks able to absorb the risks to which the study has reached a number of conclusions, Banks are exposed

1- جامعة الفرات الأوسط التقنية /المعهد التقني المسيب.

to capital risk as they seek to restrict this standard as it is a real complacency of financial centers as well as compliance with the instructions of the monetary authorities that confirm the commitment to the requirements of Basel 2, and the research reached a number of recommendations, the most important Islamic banks should avoid risky investments that would make capital adequacy ratios high to counter losses.

المقدمة

اولا / اهمية البحث

تواجه المصارف الاسلامية بشكل عام والمصارف الاسلامية العراقية بشكل خاص تحديات كبيرة على جميع الاعددة وبشكل خاص على الصعيدين الاقتصادي والمتعلقة بحجم الاموال المستثمرة في المجالات الاقتصادية المختلفة وجميع المخاطر المصاحبة لها، والتشريعي الخاص بمدى التزام المصارف الاسلامية العراقية بتعليمات البنك المركزي الخاصة بضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل ٢ المتعلقة بمتطلبات كفاية راس المال كون ان هذا الاجراء يقوي للامركز التنافسي ويمكن المصرف من ادارة جميع المخاطر بنجاح، فقد اشارت لجنة بازل الى ضرورة احتفاظ المصارف بنسبة ٨ ٪ من موجوداتها، فضلا عن النسبة التي حددها البنك المركزي والبالغة ١٥ ٪، ومن هنا تبرز اهمية البحث من خلال تسليط الضوء على اهمية التزام المصارف الاسلامية العراقية بمقررات لجنة بازل ومدى انعكاس ذلك على اداء هذه المصارف.

ثانيا / اهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق جملة من الاهداف ومنها ما يأتي:

١. التعرف على الاطار المفاهيمي للمصارف الاسلامية وتطبيقاته النظرية.
٢. التعرف على معيار لجنة بازل ٢ وبيان اهم الفقرات التي تضمنها هذا المعيار.
٣. التعرف على انواع المخاطر التي حددها معيار لجنة بازل ٢.
٤. تقييم المصارف الاسلامية العراقية وفق معيار لجنة بازل ٢.

ثالثا / مشكلة البحث

يعد قطاع الصيرفة الاسلامي بشكل عام وقطاع الصيرفة الاسلامية العراقية بشكل خاص من القطاعات حديثة النشأة اذ لم يمض على بروزها الى الواقع الفعلي ما يزيد عن ثلاثة عقود من الزمن، وفي ظل عمليات التحرر المالي والانفتاح الاقتصادي على جميع الاعددة فان المصارف الاسلامية العراقية تواجه جملة من التحديات تأتي في مقدمتها ادارة المخاطر الرأسمالية المصاحبة لاستثماراتها، ومن هنا تبرز اهمية البحث في سؤالين وهما:

١. مدى التزام المصارف الاسلامية العراقية بمعيار لجنة بازل ٢.
٢. مدى رصانة راس مال المصارف الاسلامية العراقية لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المصارف الاسلامية العراقية.

رابعا / فرضيات البحث

من اجل الاجابة على التساؤلات التي طرحتها مشكلة البحث فان البحث يحاول وضع حلول مؤقتة لهذه التساؤلات وهي كما يلي:

١. التزام المصارف الاسلامية العراقية بتعليمات البنك المركزي والخاصة بالتأكيد على الالتزام بمتطلبات لجنة بازل ٢.

٢. رصانة نسب كفاية رأس مال المصارف الاسلامية العراقية تمكنه من ادارة مخاطرها بنجاح.

الجانب النظري

اولا / ماهية اتفاق بازل 11 (Basel Accord)

يعد اتفاق بازل 2 خطوة مهمة باتجاه تكوين مدخل شامل لقياس وإدارة المخاطر المصرفية في بيئة تتميز بتطور وزيادة الأدوات المالية الجديدة وصولاً إلى تحقيق الاتساق بأكبر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف.^(٢) وقبل اصدار بازل ٢ قامت لجنة بازل للرقابة على البنوك بدراسة اسباب الازمات المالية والمصرفية في كثير من الدول واتضح من تلك الدراسات ان اهم الاسباب التي ادت الى تلك الازمات هي عدم ادارة البنوك للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة من قبل السلطات الرقابية مما استدعى اعادة النظر في اتفاق بازل ١ واقتراح اطار جديد لكفاية رأس المال والذي يعد أكثر تعقيداً من الاتفاق السابق وذلك لاستمرار تعزيز امان وسلامة النظام المالي والمصرفي حيث اهتم اتفاق بازل ٢ في تطوير طرق قياس ادارة المخاطر المصرفية وضرورة توفير رأس مال اضافي لتغطية مخاطر التشغيل وكذلك ضرورة تحقيق التوافق بين حجم رأس مال اضافي وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك^(٣)

ويستند اتفاق بازل الثاني على "ثلاث ركائز أساسية: (4)

١. الحد الأدنى من متطلبات رأس المال.

٢. عمليات المراجعة الإشرافية.

٣. انضباط السوق.

وإن اتفاق بازل 1 لسنة ١٩٨٨ والمعدلة سنة ١٩٩٦ كان قد توجهت نحو معالجة المخاطر السوقية والائتمانية إلا إن اتفاق بازل 2 أدخلت تغييرات جذرية على مخاطرة الائتمان وفرضت على المصارف ضرورة امتلاك رأس مال كاف لتغطية مخاطر التشغيل كما فرض اتفاق بازل 2 متطلبات نوعية لإدارة كافة أنواع المخاطر.^(٥)

ثانيا / أهداف اتفاق بازل 2

هنالك العديد من الأهداف لاتفاق بازل 2 وفي أدناه أهم هذه الأهداف:

١- تحقيق المزيد من معدلات الأمان للنظام المصرفي العالمي الجديد.

٢- إدخال منهج أكثر شمولية لمعالجة الأخطار من خلال أدرج العديد منها والتي لم تكن متضمنة من قبل في بازل ١.

٣- تحسين طرق الإفصاح والشفافية المتعلقة بالمخاطر ورأس المال.

٢- الربيعي وراضي، ٢٠١١، ٥٧.

٣- كلاب، ٢٠٠٧: ٣٩.

4- Hull, 2010, 231.

٥- اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٠، ٨.

- ٤- أيجاد تجانس بين رأس المال لدى البنوك وممارسة إدارة المخاطر الحديثة.
- ٥- تحقيق العدالة في المنافسة وتدعيم التساوي والتوازن أثناء المنافسة بين المصارف.
- ٦- الاستمرار في دعم المساواة التنافسية.
- ٧- وتهدف أيضاً إلى تحديد رأس المال على قواعد أكثر اقتصادية في تخصيص رؤوس الأموال من خلال تحديد كمية من رأس المال لكل نشاط من الأنشطة المصرفية وهو ما يسمى برأس المال الاقتصادي. ورأس المال الاقتصادي هو كمية رأس المال الذي تدخره المصارف لتغطية المخاطر المحتملة الناجمة عن أنشطة مصرفية معينة كالقروض والاكتتاب في العملات^(٦).

ثالثاً / الدعائم الأساسية لمقررات اتفاق بازل 2

اقترح اتفاق بازل 2 ثلاث دعائم أساسية لتحقيق أهداف اللجنة وهي كما يأتي: (٧).

الدعامة الأولى- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

ركزت الدعامة الأولى على ضرورة ربط معيار كفاية رأس المال بالمخاطر الحقيقية التي يتعرض لها المصرف وعلى مدى قدرة المصرف على قياس تلك المخاطر والتحوط لها عن طريق تقدير العلاقات المتبادلة بين العائد والمخاطرة وقدرة المصرف على التنبؤ بتلك العلاقة ومدى كفاية رأس المال لردع المخاطر. وأكدت اللجنة على انه لم يعد هنالك حجماً واحداً لرأس المال يناسب كل المصارف من حيث معيار الحد الأدنى لرأس المال وقد راعى الإطار الجديد المرونة في هذا المجال إذ سمح لكل مصرف إن يحدد الحد الأدنى لرأس ماله ليناسب أجمالي الخطر الذي يواجهه المصرف مع أجمالي موجوداته ولتوافق أيضاً مع أساليب التقييم المختلفة. وإن اتفاق بازل 2 لم يختلف مع اتفاقي بازل 1 في تحديد الحد الأدنى لمستوى رأس المال المطلوب كنسبة من الموجودات والالتزامات خارج الميزانية إذ بقيت هذه النسبة ٨٪ للدول المستقرة و ١٠٪ للدول غير المستقرة وأخذت هذه الدعامة في نظر الاعتبار ثلاثة أنواع من المخاطر وهي مخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية والمخاطر السوقية.

١- المخاطر الائتمانية

المخاطرة الائتمانية (credit Risk) هي عدم القدرة على تسديد الالتزامات المالية وهي بالنسبة للمؤسسات المالية والمصارف عدم القدرة على الإيفاء بالالتزامات المالية التي قد تكون من المصرف أو المؤسسة المالية اتجاه التزاماتها إلى الغير أو من ناحية أخرى أخفاق المدينين (المقترضين) في تسديد الالتزامات التي بذمتهم

٢- المخاطر السوقية

تعرف مخاطرة السوق بأنها مخاطرة الخسائر التي يتعرض لها المصرف جراء أي تغيرات أو تقلبات تحدث في أسعار السوق سواء للبنود داخل أو خارج الميزانية^(٨) أو هي الخسارة التي يتعرض لها المصرف نتيجة حصول تغيرات في ظروف السوق. ويبقى مطلب كفاية رأس المال للمخاطرة السوقية كما هو دون تغيير

٦- (ماجدة، ٢٠٠٢، ٣٢)، (الجميل، ٢٠٠٢، ٢٤)، (الشاهد، ٢٠٠٥، ٤٠-٤١)، (اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٣، ٦٠).

٧- (الربيعي، ٢٠٠٩، ١٦-١٩)، (الربيعي وراضي، ٢٠١١، ٥٧-٦٥)، (اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٤، ٢٨٠)، (Rose&Hudgins,2008,493-494), (Hull,2010,231-241), (Pilbeam,2010,467-477).

٨- سعيد، ١٩٩٦، ٤.

ومسموح أيضاً حساب متطلب رأس المال للمخاطرة السوقية عبر منهج معياري أو منهج النماذج الداخلية وتتكون من ثلاثة أنواع من المخاطر وهي كالآتي:

١- مخاطرة أسعار الفائدة

٢- مخاطرة أدوات الملكية

٣- المخاطر التشغيلية

الدعامة الثانية- عمليات المراجعة الإشرافية

تهدف عملية المراجعة الإشرافية إلى تأكيد السلطات الرقابية من أن وضعية رأس المال المصرف وكفايته منسجمة مع بنية واستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يحملها والتي تمكن من التدخل بكفاية وفعالية عندما يكون رأس المال غير كاف لتغطية المخاطر القائمة.^(٩) وتتمثل عملية المراجعة الإشرافية مجموعة من المبادئ الأساسية والتي تتضمن الشفافية الإشرافية والمساءلة مع عرض الخطوط الإرشادية العريضة التي تعالج بموجبها مخاطرة سعر الفائدة في محفظة الأوراق المالية.

الدعامة الثالثة- انضباط السوق

ويقصد بانضباط السوق تحفيز المصارف على ممارسة أعمالها بشكل امن وسليم وفعال فضلا عن الحفاظ على قواعد رأسمالية قوية لتعزيز إمكانيتها على مواجهة أية خسائر محتملة مستقبلا نتيجة لتعرضها للمخاطر وبذلك تشكل الانضباطية السوقية الفعالة عنصرا أساسيا لتقوية أمان القطاع المصرفي وسلامته وتتطلب توافر المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب بهدف إجراء التقسيمات الصحيحة للمخاطر وسياساتها المحاسبية المتبعة لتقييم الموجودات والالتزامات فضلا عن الإستراتيجيات التي يتبناها المصرف للتعامل مع المخاطر و الأنظمة الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب^(١٠).

رابعا / مفهوم المصارف الاسلامية

بأنها النظام الذي يربط بين وحدات الفوائد والعجز النقدي من خلال مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المتتابقة مع مبادئ الاسلام وأخلاقه^(١١) وأشار إليها اخرون بأنها المؤسسات المالية التي تميزت بتحفظها من الإقراض والاقتراض بالفائدة فضلا عن قبولها الودائع الاستثمارية على أساس مبدأ الشراكة في الربح^(١٢) وعرف أيضا بأنه مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها في ضوء احكام الشريعة الاسلامية بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الاسلامية وتحقيق عائد اقتصادي واجتماعي لتحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة^(١٣).

خامسا/ المبادئ الأساسية للصيرفة الاسلامية

١. يجب أن يكون من وراء طلب راس المال اغراض اجتماعية وأخلاقية واقتصادية تعود بالنفع على المجتمع^(١٤).

٩- اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٠، ٦٢.

١٠- Nickson,2002,135.

١١- Febianto,2007: 2.

١٢- Siddiqi,2000: 1.

١٣- محمد، ٢٠١٤: ٣٥٠.

١٤- Alasrag,2011: 5.

٢. منع ترتيبات الدين اذ أن الشريعة الإسلامية تشجع على عملية المشاركة في راس المال والعمل وهذا المبدأ يشير الى أن المستثمر يجب أن لا يتحمل كل التكاليف الناتجة عن فشل المشروع المتعاقد عليه^(١٥).
٣. المشاركة في المخاطرة سواء أكانت ناتجة عن مشاريع استثمارية أو إنتاجية.
٤. المخاطرة المالية مقتصرة على مقدم المال فقط ولا تلحق بمدير المال أي خسائر^(١٦).

سادسا / اهداف المصارف الاسلامية

١. التقيد بالشريعة الاسلامية في نواحي النشاط كافة سواء كانت متعلقة بمصادر الاموال او استخدامها او بتقديم الخدمات المصرفية او ادارة المصرف.
٢. المساهمة الفعالة المباشرة او غير المباشرة في تحقيق خطط التنمية القومية للمجتمع الاسلامي^(١٧).
٣. تحسين مستوى اداء الخدمة المصرفية والاستثمارية المقدمة للزبائن والمودعين وبذلك تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية ومواكبة تطور العمل في السوق المصرفية^(١٨).
٤. تحقيق الربح و النمو لضمان الاستقرار والبقاء من خلال تحقيق الأرباح، وتحقيق النمو للموارد الذاتية للبنك وزيادة حجم الودائع والاستثمارات^(١٩).
٥. تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الاستثمار وعدم الاكتناز وذلك بإيجاد فرص وصيغ للاستثمار تتناسب مع الافراد والمؤسسات المختلفة^(٢٠).

سابعا / اساليب التمويل الاسلامي

١. المضاربة: وهو عقد بين طرفين او مشاركة بين اثنين الاول رب المال ويشارك بماله والثاني المضارب ويشارك بجهدته وخبرته وإدارته، ويتميز عقد المضاربة بالغنم بالغرم للطرفين معا، ويقسم الربح المتحقق بينهما بالنسب المتفق بينهما ولكن المضارب يشارك بالربح فقط وفي حالة الخسارة فان العامل أي المضارب يخسر جهده ويتحمل الخسارة المتحققة صاحب راس المال^(٢١).
٢. المشاركة: تعني المشاركة لغة الاختلاط والامتزاج وجاء في لسان العرب أن الشراكة تعني مخالطة الشريكين أي اشتراك الشريكين في راس المال^(٢٢) وتعرف المشاركة احدى الصيغ التي تعبر عن شراكة طرفين هما (المصرف وصاحب المشروع) لكل منهما جزء ثابت في راس المال، على ان يقتسما عائد المشروع بحسب نسب راس المال لكل منهما بعد خصم حصة القائم بالإدارة على نحو ما يتفقان عليه، اما الخسارة فيتم تقسيمها ايضا طبقا لنسب المشاركة في راس المال، وتمثل عقود المشاركة اتحاد الملكية والإدارة^(٢٣).

١٥ - 56 .Banerjee,2010.

١٦ - 24 .Björklund,&Lundström,2004.

١٧ - السيدية، ٢٠٠٥: ١٣.

١٨ - ودائي، ٢٠١٣: ١٥٨.

١٩ - الخالدي، ٢٠٠٦: ٢٣.

٢٠ - خميسي، ٢٠١٣: ٣٣٩.

٢١ - حسين، ٢٠١١: ١٠٦.

٢٢ - العجلوني. 2010: 223،

٢٣ - الرفيعي واخرون، ٢٠١٢: ٢٤.

٣. الإجارة: تعرف الإجارة بأنها تملك منافع مباحة لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم، وهي ثمن المنفعة أو بدلها الناشئة عن استخدام أو الانتفاع بأحد الموجودات الثابتة^(٢٤) أما آلية عمل هذا العقد فتتم من خلال قيام الزبون بتقديم طلب الى البنك الإسلامي بأنه يرغب باستئجار موجود معين وبمواصفات معينة وفقا لهذا الطلب يقوم البنك بشراء الموجود المطلوب من قبل الزبون ووفقا للمواصفات المحددة ومن ثم يقوم المصرف بدوره كمالك للموجود بتأجير الموجود على الزبون مقابل دفعات أيجار دورية شهرية^(٢٥).
٤. المراجعة: عرفت المراجعة على أنها عقد بيع موجود معين بالكلفة زائد هامش ربح، مع بيان الكلفة وهامش الربح الخاص بالموجود^(٢٦) وتعد المراجعة شكل من اشكال التمويل التي تستخدم غالبا لتمويل شراء الموجودات وهنا يقوم المصرف بشراء الموجود وإعادة بيعه على الزبون بسعر اعلى بدفع اجل والعائد المتحقق من هذا العقد هو الفرق بين سعري البيع والشراء^(٢٧)
٥. عرف الاستصناع بأنه عقد لبيع بضاعة ذات مواصفات محددة قبل أن تأتي الى حيز التنفيذ^(٢٨) والية التعامل بهذا العقد هو ان يقدم الزبون طلب الى المصرف لغرض تصنيع سلعة معينة، بعد أن يوافق البنك على طلب الزبون يتم التعاقد مع الزبون على تصنيع السلعة المطلوبة ويحدد السعر وآلية الدفع وكذلك تاريخ تسليم السلعة المصنعة وكافة المواصفات المتعلقة بالسلعة، إذ أن السلعة المطلوبة غير موجودة وقت التعاقد، بعدها يتعاقد المصرف مع المصنع السلعة لغرض تصنيع السلعة بالمواصفات المطلوبة، وبعد انتهاء المصنع من تصنيع السلعة تسلم الى المصرف الذي بدوره يسلمها الى الزبون، إذ يمكن لأي طرف أن يراجع عن التعاقد ولكن بشرط قبل الدخول في تصنيع السلعة، ولا يحق للمصرف ان يبيع السلعة الا بعد حصول التملك^(٢٩).
٦. السلم: يعرف السلم على أنه عقد موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد^(٣٠)، حيث يدفع المشتري للبائع السعر الكامل المتفاوض عليه على ان يقوم البائع بتسليم البضاعة للمشتري في وقت محدد بالمستقبل ومن الواضح ان المعاملة ستكون في نطاق السلع التي يمكن معرفة كميتها ونوعيتها وقت العقد وبسبب هذه الخاصية التي يتم بها اسلوب التسليم في المستقبل فانه يلائم حالات التمويل الزراعي بشكل خاص وأساس الفكرة هو ان يدخل المصرف في اتفاق مع المزارع كرهن للقرض وكضمان ضد التدليس او الاهمال لكن أي خسائر تحدث في اثناء العملية ينبغي تحملها بالكامل على المصرف المقرض^(٣١).

ثامنا / مخاطر اساليب التمويل الاسلامي

١. مخاطر المضاربة: تتمثل مخاطر المضاربة في عدم التزام المضارب بالشروط المتفق عليها وعدم تصفية العملية في تاريخ الاستحقاق كما ان التقلب في الاسعار يؤثر سلبا في نسب الارباح المتوقعة وهذا ما

٢٤ - نعمة، نجم، 2010: 140،

٢٥ - (Abdul Rahman, 2010: 58), (khan, 520hatti, 2008: 54)

٢٦ - Boumediene, 2011: 16

٢٧ - القريشي، عبد الكريم، ٢٠١٢: ٤٨.

٢٨ - Usmani, 2002: 132

٢٩ - Iqbal, Molyneux, 2005: 26

٣٠ - الشمري، ٢٠٠٨: ٤٨.

٣١ - المنشد، الساعدي، ٢٠١٣: ٢٢.

تشهده اغلب البلاد العربية كما ان الالتزامات الاخلاقية ونزاهة المضارب لها اثر كبير في اتمام العقد ونجاحه فضلا عن ذلك فان عدم التامين على راس المال ايضا يشكل خطراً على صاحب راس المال وهو المصرف وهناك مخاطر اخرى تتمثل بالمخاطر القانونية والشرعية وغيرها (٣٢).

٢. مخاطر المشاركة: تنشأ المخاطر المصاحبة لهذه الاداة من خلال مجموعة من المصادر مثل الاموال المستثمرة حيث يجب ان تكون هذه الاموال طويلة الامد ليستطيع المصرف توجيه استثماراته دون تصفية مشاركته سريعا، كما ان عدم وجود الملاكات البشرية الكفوءة العاملة في المصرف فان هذا يؤدي الى عدم القدرة على التخطيط الاستراتيجي لاستخدامات الاموال او سوء اختيار المشروعات والفرص يمكن ان يكون مصدرا للخطر، وهناك مخاطر تنشأ عن الفشل في التقييم الدقيق لعمليات المشاركة وكذلك قد تنشأ مخاطر من عدم كفاءة وأهلية الادارة للنهوض بمتطلبات المشاركة من الناحية الادارية (٣٣).

٣. مخاطر المراجعة: يمكن لنا ان نوجز المخاطر المرتبطة بالمراجعة من خلال النقاط الآتية: -
أ- حدوث خطأ من جهة أحد العاملين بالمؤسسة القائمين بالدراسة الائتمانية أو إغفاله لبعض المستندات التي قد تظهر عدم قدرة الأمر على الوفاء بالالتزامات في مواعيدها.
ب- عدم دراسة المصرف لطلب الزبون وعمل الدراسة الائتمانية اللازمة للتعرف على الملاءة المالية للعميل وقدرته على سداد الالتزامات الناتجة من التعاقد مع الزبون
ت- امتلاك المصرف للسلعة وقبضها فإن السلعة تتعرض لمخاطر تقلبات الأسعار لحين عرض السلعة على الزبون وإبرام عقد المراجعة معه فان ذلك يسهم في تعرض المصرف لمخاطر التقلب في الاسعار
ث- الاضرار الناشئة عن سوء التخزين لحين وصول السلعة الى الزبون الامر بالشراء فان ذلك يعد من المخاطر التي يتعرض لها المصرف في هذا العقد (٣٤)

٤. مخاطر الاستصناع: يمكن تلخيص المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف في عقد الاستصناع
أ- تقلبات الأسعار بعد تحديدها في عقد الاستصناع.
ب- تأخر الصانع في تسليم البضائع في حال كان المصرف مستصنعاً.
ت- تأخر المقاول أو المنتج في تسليم الأصل المستصنع في حال كان المصرف صانعاً، مما يؤدي إلى تأخر موعد التسليم ودفع غرامات تأخير.
ث- عدم سداد العميل المستصنع أو تأخره عن السداد مع عدم قدرة المصرف على رفع السعر نتيجة التأخير.

ج- التقلبات في أسعار المواد الأولية اللازمة للاستصناع (٣٥)

٥. مخاطر السلم: تتعرض المصارف الاسلامية الى جملة من المخاطر في عقد السلم من امثلتها

٣٢- التوم واخرون، ٢٠١٢: ٥.

٣٣- محمد، ٢٠١٤: ٣٥١.

٣٤- www. Kenanaonline. com

٣٥- النجار، ٢٠١٢: ٥٢.

- أ- يقوم المصرف بتسليم ثمن السلعة المتفق عليه للزبون عند توقيع العقد وفي هذه حالة قد يتعرض المصرف لعدم تسلم السلعة من قبل الزبون وهذا يصنف ضمن مخاطر الائتمان
- ب- في حالة تسلم المصرف للسلعة وعدم وجود عقد سلم موازي فان المصرف سيتعرض لتقلبات سعر الشراء للسلعة
- ت- أي اخطاء بشرية في الدراسة الائتمانية تعد من المخاطر التشغيلية^(٣٦)
٦. مخاطر الاجارة: تتمثل بمخاطر عدم السداد لإيجارات المدة المتبقية وهذه يمكن تغطيتها بالقيمة السوقية للأصل المؤجر الذي يمكن استرداد حيازته في حال التأخر في السداد، وهناك خطر اخر يتعلق بمخاطر تلف الأصل المعد للإيجار أو المؤجر. وهذه يمكن تغطيتها عن طريق التأمين التعاوني على الأصل^(٣٧).

الجانب العملي

تقييم واقع مصرفي دجلة والفرات الاسلامي والمصرف العراقي الاسلامي وفقا لبازل ٢

١. تحليل نسب كفاية راس المال وحجم الاستثمار

جدول (١-١) نسب ملاءة راس المال الاستثمار لمصرفي دجلة الفرات الاسلامي والعراقي الاسلامي

المصرف العراقي الاسلامي		دجلة الفرات الاسلامي		
الاستثمار الى راس المال %	ملاءة راس المال %	الاستثمار الى راس المال %	ملاءة راس المال %	السنة
10.7	187	69.8	١.٤٣	٢٠٠٩
12.2	165	57.4	٣.٣٩	٢٠١٠
6.2	33	69	٩.٣٢	٢٠١١
19.4	33.8	123.5	٧.٣٨	٢٠١٢

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان هناك تذبذباً في نسب كفاية راس المال لكلا المصرفين على مدى السنوات الاربع اذ شهدت السنوات الثلاثة الاولى لمصرف دجلة والفرات الاسلامي انخفاضاً متتالياً والسبب في ثبات راس المال على مدى السنوات الثلاث الاولى اما ما يخص السنة الرابعة فقد شهدت ارتفاعاً والسبب في ذلك هو مضاعفة راس المال، وفيما يخص المصرف الاخر فقد شهد راس المال زيادة في السنة الثالثة والرابعة الى الضعف تقريبا بالمقابل فان نسب الكفاية في السنتين الاخيرة كانت منخفضة بالمقارنة مع النسب الاخرى وهذا يدل على ان المصرف يسعى الى استثمار وتوظيف موارده الذاتية في استثمارات مربحة على الرغم من ان نسبة كفاية راس المال التي حددها البنك المركزي وهي ١٥ % نجد ان المصرف يحتفظ بنسبة مضاعفة، وهذا الامر يسهم في احتفاظ المصرف بسيولة نقدية دون فائدة لكن الظروف البيئية وخاصة الاقتصادية التي يمر بها البلد يجعل المصرف اكثر حرصا على جعل راس المال الدعامة الصلبة التي يستند عليها المصرف في حال ان تعرض الى مخاطر، من جهة اخرى نجد ان نسبة الاستثمار الى راس المال

٣٦- ابو محميد، ٢٠٠٨: ١٠٢.

٣٧- www.kantakji.com

تذبذبت على مدى السنوات الثلاثة الاولى والسبب في ذلك التذبذب الحاصل في حجم الاستثمار اذ يشكل الاستثمار تقريبا نصف راس المال، بخلاف السنة الرابعة التي شهدت ارتفاعا كبيرا مقابل ارتفاع في حجم راس المال لكن عند مقارنة نسبة كفاية راس المال في السنة الاخيرة نجدها منخفضة بالمقارنة مع السنوات الاخرى التي كانت فيها معدلات الاستثمار منخفضة بالمقارنة مع السنة الاخيرة ان ذلك يدل على ان المصرف وجه استثماراته نحو موجودات غير خطيرة او ذات مخاطر قليلة وهذا من الجوانب الايجابية التي تحسب للمصرف بالرغم من ان ارباح المصرف نمت في السنة الاخيرة الى الضعف لكن ليس بمستوى الارتفاع في حجم الاستثمار وهذا مؤشر اخر على ان الاستثمارات غير خطيرة، وأما المصرف العراقي الاسلامي فقد كانت النسب التي حققها على مدى الاربع سنوات متدنية جدا والسبب في ذلك هو الانخفاض الكبير في حجم الاستثمار بالمقارنة مع المصرف الاخر، اذ ان المصرف يمتلك راس مال كبير وصل في السنة الثالثة الى (١٠٢) مليار دينار في حين ان حجم الاستثمار (٦) مليار تقريبا وهذا مؤشر على تخوف المصرف من الاستثمار.

٢. تحليل نسب كفاية راس المال وحجم الائتمان النقدي

الجدول (٢-١) نسب كفاية راس المال الائتمان لمصرفي دجلة والفرات الاسلامي والمصرف العراقي الاسلامي

العراقي الاسلامي		دجلة والفرات الاسلامي		
الائتمان الى راس المال %	ملاءة راس المال %	الائتمان الى راس المال %	ملاءة راس المال %	السنة
8.9	187	104.5	١.٤٣	٢٠٠٩
30.9	165	88.2	٣.٣٩	٢٠١٠
45.9	33	88	٩.٣٢	٢٠١١
59.0	33.8	84.2	٧.٣٨	٢٠١٢

يتضح من خلال الجدول اعلاه بان هناك انخفاض في حجم الائتمان النقدي لدى مصرف دجلة والفرات الاسلامي على مدى السنوات الثلاثة الاولى والائتمان النقدي يشمل ادوات التمويل الاسلامية الاربعة وهي (المراجحة، الاجارة، الاستصناع، والسلم)، وبالمقابل فان نسب كفاية راس المال ايضا انخفضت على مدى السنوات الثلاثة الاولى أي ان انخفاض حجم الائتمان رافقه انخفاض نسب الكفاية، اما بالنسبة الى نسب الائتمان الى راس المال فان كانت مرتفعة جدا اذ شكل الائتمان النقدي في السنة الاولى ما يقرب من ١٠٠٪ من راس المال وبالمقابل فان نسبة الكفاية في السنة الاولى وصلت الى ٤٣ % تقريبا وهذا يعني ان المصرف وظف امواله في مجالات خطيرة وبدأت هذه النسبة بالانخفاض مع انخفاض حجم الائتمان وكذلك الحال نفسه بالنسبة الى السنتين الثانية والثالثة وفي ما يخص السنة الرابعة فان حجم الائتمان نما بمعدل ضعف السنة السابقة لها مقابل ارتفاع طفيف في نسبة كفاية راس المال بالرغم من ان السنة

الآخيرة شهدت ارتفاع حجم راس المال الى الضعف هذا يدل الى ان الاموال تم توظيفها في مجالات ذات مخاطر منخفضة، واما المصرف العراقي الاسلامي فان حجم الائتمان النقدي تزايد على مدى السنوات الأربع اذ بدا تقريبا من (٤) مليار وصولا الى (٨٩) مليار في السنة الاخيرة وهذا مؤشر على سعي المصرف في توظيف الموارد فضلا عن ذلك فان نسب كفاية راس المال ايضا في السنتين الاخيرة انخفضت بشكل كبير مما يدل ان المصرف قد وظف الموارد في مجالات غير خطرة.

٣. تحليل نسب كفاية راس المال وحجم الايداع

جدول (٣-١) كفاية راس المال وحجم الايداع لمصرفي دجلة والفرات الاسلامي والعراقي الاسلامي

العراقي الاسلامي		دجلة والفرات الاسلامي		
الودائع الى راس المال %	ملاءة راس المال %	الودائع الى راس المال %	ملاءة راس المال %	السنة
62.6	187	178.6	١.٤٣	٢٠٠٩
49.8	165	138.9	٣.٣٩	٢٠١٠
185.9	33	352.2	٩.٣٢	٢٠١١
113.9	33.8	228.3	٧.٣٨	٢٠١٢

يتضح من خلال الجدول اعلاه بان هناك تذبذباً في نمو حجم الايداع لدى مصرف دجلة والفرات الاسلامي على مدى السنوات الثلاث الاولى فقد انخفض حجم الايداع في السنة الثانية بالمقارنة مع السنة الاولى ويبرر المصرف ذلك الانخفاض الى جملة من العوامل الاقتصادية بالأخص الوضع السياسي والتعليمات الصادرة من قبل السلطات المركزية بضرورة التعامل مع المصارف الحكومية وهذا ما ادى الى ان اغلب المؤسسات الحكومية سحبت ودائعها من المصرف مما سبب انخفاض حجم الايداع في نفس السنة، لكن حجم الايداع ارتفع في السنة التالية لها مما يدل على ان المصرف يتبع سياسة جيدة في استقطاب اموال المودعين وبالتالي فهو يحظى بثقة المودعين، وفيما يخص المصرف الاخر فقد كان حجم الايداع متنامي على مدى السنوات الاربع اذ شهد نمواً كبيراً في السنة الثالثة والرابعة بالمقارنة مع السنتين الاخرى في حين ان راس المال بقي ثابتاً على مدى السنوات الاولى والثانية وتضاعف في السنة الثالثة والرابعة، فقد كانت النسبة في السنتين الاولى والثانية قليلة بالمقارنة مع المصرف الاخر والسبب في ذلك ارتفاع حجم الايداع لدى مصرف دجلة والفرات الاسلامي في ظل ثبات راس المال على مدى السنتين الاولى وفي السنتين الثانية ارتفعت النسبة بشكل كبير والسبب ارتفاع حجم الايداع على الرغم من زيادة راس المال، اما مصرف دجلة والفرات فان نسبة الودائع الى راس المال مرتفعة جداً فعند مقارنة راس المال مع حجم الايداع فان الودائع تشكل ضعفي وثلاثة اضعاف حجم راس المال وهذا ربما يعرض المصرف الى مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته اتجاه الآخرين في حال ان تعرض الى عمليات سحب مفاجئة بالأخص ان المصرف لا يمتلك ادوات استثمارية قصيرة الاجل يمكن ان تحول الى سيولة في حالات التعرض الى السحب المفاجيء، وفي ظل العمل في سوق العراق الذي يمتاز بالتقلبات الكبيرة على المستوى الاقتصادي والسياسي والتشريعي

يتطلب من المصارف ان تسعى الى تعزيز نسب كفاية راس المال لمواجهة أي نوع من الخسائر التي من الممكن ان يتعرض لها المصرف.

٤. المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية

أ- علاقة المخاطر الائتمانية بالمضاربة الاسلامية: - تعد المضاربات الاسلامية من اهم الادوات الاستثمارية الاسلامية التي تؤول عليها المصرف الاسلامية اذ ان تنفيذ هذه الاداة يتطلب من المصرف تزويد المشروع المراد تمويله عن طريق المضاربة بجميع راس المال مقابل نسب ارباح يتفق عليها بين الطرفين الممول وهو المصرف والطرف الاخر وهو رب العمل وبالتالي فان أي خسارة قد يتعرض لها المشروع يتحملها المصرف بالكامل وبالتالي تكون المخاطرة كبيرة في هذا المجال، كون ان مواجهة المخاطر تستنفذ من راس مال المصرف وبالتالي فان ملاءة راس المال لدى المصارف الاسلامية ضرورية جدا لمواجهة أي خسائر يتعرض لها المصرف في المضاربات، وعند الرجوع الى الجدول اعلاه يتضح بان هناك تذبذباً في نسب كفاية راس المال على مدى السنوات الاربع لدى مصرف دجلة والفرات الاسلامي وبالمقارنة مع حجم الاستثمار يتضح بان استثمارات المصرف خطرة كون ان نسب الكفاية كانت مرتفعة لكلا المصرفين، هذا يعني ان المصرف يعمل على تقييم المركز الائتماني للزبائن الراغبين في تمويل مشاريعهم وعلى العكس فان المصرف الاخر كانت كفاية راس المال في السنتين الاولى مرتفعة جدا مما يعني ان المصرف قد يواجه مخاطر وهذا ما اشار الية تقرير مراقب الحسابات، لكن عند مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخاص بمصرف دجلة والفرات حول المضاربات تبين بان الضمانات لم تكون بالمستوى المطلوب وهذا ما اشار الية تقرير مراقب بان هناك مضاربات متوقفة عن العمل والمصرف لم يتخذ أي اجراء بذلك هذا يعني ان المضاربة لم يتم تصفيتها ليتبين ما هو الوضع المالي لها وهذه تعد مخالفة، اذ يتطلب تصفية الاعمال المتوقفة او المتعثرة حتى يتم حصر الخسائر واستئصالها من راس مال الشركة، في حين ان تقرير المصرف الاخر لم يذكر أي شيء بخصوص المضاربات.

ب- علاقة المخاطر الائتمانية بالمشاركة الاسلامية: - تعد المشاركات الاسلامية الجزء الثاني من الادوات الاستثمارية الاسلامية اذ ان تنفيذ هذه الادارة تتم من خلال دخول المصرف في شراكة مع جهات اخرى لتمويل مشروع معين مقابل الحصول على نسبة من الارباح متفق عليها بين الجهات الممولة، وبالتالي فان أي خسائر يتعرض لها المصرف تستنفذ من راس المال بقدر نسبة مساهمة المصرف في راس مال المشروع، وهذا الامر يحتم على المصرف ان يجري عملية تقييم للمراكز الائتمانية للجهات المشاركة قبل الدخول في المشروع، وعند الرجوع الى تقرير مراقب الحسابات لكلا المصرفين تبين بان الضمانات المأخوذة من الجهات المشاركة لم تكن كافية او بالمستوى المطلوب وقد وضح امثلة على هذا الامر وهذا يعني ان المصرف عرضة الى الخسائر في أي وقت وقد بين التقرير بان هناك مشاركات تراكمت فيها الجهات الاخرى في تنفيذ التزاماتها تجاه المصرف وهذا يعني تحقق خسائر للمصرف ولعدم امتلاك المصرف الضمانات المطلوبة جعل المصرف يتعرض الى هذه الخسائر.

٥. علاقة المخاطر الائتمانية بالائتمان النقدي

أ- علاقة المخاطر الائتمانية بالاستصناع: - يعد الاستصناع من ادوات الائتمان النقدي وكثيرا ما تحدم هذه الاداة اصحاب المشاريع الذين يرغبون في تصنيع المكائن والآلات تلاءم احتياجاتهم وعلى وفق

امكانياتهم، في هذه الاداة اما ان يكون المصرف يسعى الى تصنيع الموجودات المطلوبة من قبل الزبون أي ان المصرف لا يصنعها بنفسه وإنما يتعامل مع مصنع اخر على ان يتم الاتفاق على جميع الخصائص والمميزات المتعلقة بالموجود المراد تصنيعة، في هذه الاداة المستصنع وهو الزبون لا يدفع أي شي الى المصرف في بداية التعاقد وإنما تتم عملية الدفع بعد ان يتم تصنيع الموجود وحيازته من قبل المصرف، من هنا فان المخاطر المصاحبة لهذه الاداة هي عدم شراء الزبون الموجود المصنع بعد اكمال تصنيعه لسبب قد يكون اما لعدم مطابقة المواصفات المطلوبة من قبل الزبون او لعدم رغبة الزبون في شراء هذا الموجود اذ ان المصرف لا يمكن له ان يجبر الزبون على شراء الموجود المصنع وبهذه الحالة فان المصرف يتعرض الى مخاطر عدم القدرة على بيع الموجود المصنع او بيعه بسعر اقل من كلفته وبالتالي فان راس المال في هذه الحالة سوف يكون الدعامة الصلبة لمواجهة خسائر مثل هذه، وعند الرجوع الى مؤشرات كفاية راس المال نجدها معتدلة مما يدل على ان الاموال وجهت الى مجالات غير خطيرة، وعند الرجوع الى التقرير المالي لمصرف دجلة والفرات الاسلامي نجد بان هناك تعثراً في عمل الاستصناعات حيث اوجب البنك المركزي ان يحتفظ المصرف ما نسبته من ٢٪ ولغاية ١٠٠٪ من الائتمان تحت مسمى مخصص الائتمان وهذا الجزء يشمل الاستصناع باعتباره جزء من الائتمان، وبالتالي اصبح هناك مخصص لمواجهة الخسائر التي من الممكن ان يتعرض لها المصرف بالإضافة الى نسبة كفاية راس المال الموجود لدى المصرف هذا يعزز القدرة على مواجهه أي خسائر محتملة وقد اشار المصرف الى ان هناك بعضاً من الديون ان هناك تعثر في استحصاها.

ب- علاقة المخاطر الائتمانية بالمراجعات الاسلامية: - تعد المراجعات الاسلامية من اهم ادوات الائتمان الاسلامي وهذه الاداة تخدم اصحاب المشاريع او الافراد الذين لا تتوفر لديهم السيولة النقدية الكافية لاقتناء السلع والموجودات في الوقت الحالي وبالتالي يعمد المصرف الى عملية شراء ما يحتاجه الزبون ثم يقوم المصرف بإعادة بيعه الى الزبون بعد شرائه من قبل المصرف في هذه الحالة كما بينا في السابق يتعرض المصرف الى المخاطر الائتمانية والخاصة بنكول الزبون عن تسديد المستحقات التي بذمته، بالتالي يتعرض المصرف الى خسائر يجب اطفاءها في هذه الحالة يتم اطفاء هذه الخسائر اما من خلال مخصصات الائتمان التي بينها في اعلاه او اذا كانت الخسائر كبيرة تم اللجوء الى راس المال وبالتالي كلما كانت نسب كفاية راس المال المحتفظ بها المصرف جيدة كلما عزز وكزه المالي في مواجهة أي خسائر محتملة، وعند الرجوع الى تقرير مراقب الحسابات الخاص بالمصرف العراقي الاسلامي تبين ان المصرف لم يأخذ الضمانات الكافية يشير الى ان المصرف قد يتعرض الى مخاطر عدم السداد واما المصرف الاخر فتبين بان هناك مراجعات لم يتم تحصيلها بعد ويعزو ذلك الى ضعف الاجراءات الائتمانية المتبعة من قبل البنك في إستحصال هذه الاموال وقد بين التقرير بان هناك الكثير من المراجعات متأخرة التسديد في هذه الحالة يكون المصرف معتمداً بشكل كبير على مخصص خسائر الائتمان الذي زاد عن (٦) مليار في السنة الاخيرة وهذا يعني ان نسبة كفاية راس المال حتى لو كانت منخفضة لا تؤثر على المصرف لكون لديه مخصص يمكن ان يتحمل أي من الخسائر الممكنة.

ج- علاقة مخاطر الائتمان بالسلم: - وهي من ادوات الائتمان النقدي وتخدم كثيرا اصحاب تجار المزروعات وكذلك المزارعين في الوقت نفسه، يعمد المصرف الى تمويل المزارع بالأموال المطلوبة لغرض البدء بزراعة المحصول المطلوب شراءه من قبل المصرف على امل ان يبيع المصرف الى السوق بشكل مباشر او الى

احد الزبائن الراغبين في شراء هذا المنتج وفي هذه الحالة فان المصرف يتعرض الى المخاطر المتمثلة في تعرض المنتج الزراعي الى عوامل جوية او أي سبب اخر قد يؤدي الى اتلافه وبالتالي يفقد المصرف امواله وهذا يعني تحمل المصرف خسائر لان المزارع لا يمكن ان يضمن المنتج وهذه الاداة لا يعمل بها في العراق او حتى لو تم العمل بها فتكون بنسب قليلة.

د- علاقة المخاطر الائتمانية بالإجارة الاسلامية: - من ادوات الائتمان النقدي التي تخدم اصحاب المشاريع الراغبين في الحصول على مكائن وأدوات لغرض العمل دون الحاجة الى امتلاك هذه الموجودات، في هذه الاداة يقوم المصرف بشراء الموجود المطلوب من قبل الزبون على امل ان يقوم المصرف بتأجيله على الزبون، بالنسبة الى المخاطر التي يتعرض لها المصرف في هذه الاداة هو عدم قدرة الالة او الماكنة على العمل لأسباب غير متعمدة في هذه الحالة فان اطفاء القيمة المتبقية للآلة من راس المال فكلما كان راس المال او نسب الكفاية رصينة جعل المصرف قادراً على مواجهة أي خسائر محتملة.

٦. علاقة مخاطر السوق بالمصارف الاسلامية: -

تتمثل مخاطر السوق في التقلبات الحاصلة في اسعار صرف العملات وكذلك التقلبات في اسعار الاسهم والعمليات خارج الميزانية، فيما يخص التقلبات في اسعار الصرف كون ان مصرف دجلة والفرات احد المصارف العراقية المساهمة في تزويد الاسواق العراقية بالعملة الاجنبية المطلوبة هذا يعني ان المصرف معرض الى مخاطر الانخفاض والارتفاع في اسعار العملة وبالأخص فان المصرف ربما يستورد بضائع بالعملة الاجنبية في عمليات المراجعة وقد يحدث ان انخفض سعر صرف العملة الاجنبية في هذه الحالة يتعرض المصرف الى مخاطر اسعار الصرف، بالتالي فان تغطية الخسائر الناجمة يكون من خلال راس المال، ومن جانب اخر فان التقلبات الحاصلة في اسعار الاسهم التي يمتلكها المصرف تسبب خسائر الى المصرف يتم استنفاد هذه الخسائر من راس مال المصرف، وفيما يتعلق الامر في العمليات خارج الميزانية والمتعلقة في خطابات الضمان فان المصرف يواجهه مخاطر كبيرة في هذا المجال كون ان مبالغ الخطابات كبيرة جدا فضلا عن ذلك يتطلب من المصرف ان يعتمد الى دراسة لأكبر المالي للزبون الراغب في استحصال خطاب ضمان ولاستغراق الوقت في اجراء مثل هذه الدراسة فان المصرف يمنح خطابات ضمان بضمانات غير كافية وهذا ما اكده تقرير مراقب الحسابات الذي اشار الى ان مصرف دجلة والفرات الاسلامي قد منح خطاب ضمان بقيمة (٤٠) مليار دينار مقابل ضمان كميالية صادرة من قبل الشركة، وهذا ضمان غير كاف فهذا المبلغ يشكل حوالي اكثر من ثلث راس المال وبالتالي فان أي نكول في هذا الجانب يعرض المصرف الى خسائر فادحة قد تمتص راس المال بالكامل، المصرف فلم يشير الى أي شي بهذا الخصوص وإنما اكتفى بذكر ان الضمانات المأخوذة غير كافية.

٧. علاقة المخاطر التشغيلية بالمصارف الاسلامية: -

وهذه المخاطر ناتجة عن الاجراءات التشغيلية في المصرف والخاصة بالأفراد العاملين في المصرف وبالتالي فان أي تصرف او اجراء غير صحيح من قبل موظفي المصرف ربما يعرض المصرف الى خسائر وهذه الخسائر يتم تغطيتها من راس المال بشكل كامل.

وفي النهاية اتضح بان المصرفان ملتزمان بمعيار بازل ٢ حيث احتفظا بنسب كفاية اعلى من النسب المقررة من قبل البنك المركزي فضلا عن تكوينه مخصصات لمواجهة أي خسائر محتملة، لكن كما يبدو ان

استثمارات المصرفين لم تكن عديمة المخاطر وإنما كان فيها نوع من المخاطرة وبالتالي هذا الامر يحتم على المصرفين ان يقوموا بدراسة الجوانب المالية لأي جهة يرغب ان يمولها وذلك حفاظا على اموال مساهميه من الضياع.

اختبار الفرضيات

الفرضية الاولى / التزام المصارف الاسلامية العراقية بتعليمات البنك المركزي الخاصة بالتأكيد على معيار بازل II: - من خلال الرجوع الى التقارير المالية الصادرة عن كلا المصرفين والخاصة بنسب ملاءة راس المال على مدى السنوات الاربع اتضح بان المصرفين ملتزم بهذا المعيار من خلال احتجازه نسبة من راس ماله لمواجهة أي من المخاطر المحتمل وقوعها اذ احتفظ المصرفين بنسب مضاعفة عن النسب التي حددها البنك المركزي العراقي البالغة ١٥ % وهذا الاجراء يؤكد حرص المصرف على الالتزام بالتعليمات الصادرة من قبل السلطات التشريعية من جهة ولحماية اموال المتعاملين معه من جهة اخرى وعلى ضوء ذلك يتم قبول الفرضية.

الفرضية الثانية / رصانة نسب كفاية راس مال المصرف تمكنه من ادارة جميع المخاطر بنجاح: - من خلال تحليل جميع انواع المخاطر وتوضيح ارتباطها بكل اداة من ادوات التمويل الاسلامي اتضح ان المصرفين يمتلكان كما بينا نسب كفاية تكفي لمواجهة أي نوع من انواع المخاطر التي بيناها سابقا فضلا عن ان المصرفين لم يحتفظا بمخصصات اخرى كافية لمواجهة أي نوع من التعثر في التسديد من قبل أي من مديني المصرفين واكتفى بنسب الكفاية وبذلك يكون المصرفان قد يواجهوا مشكلة مستقبلية في ادارة المخاطرة والمحافظة على اموال مساهميه ومودعيه لكن ما يخص رصانة كفاية راس المال فقد كانت رصينة وبالتالي يكون قبول الفرضية واقع حال.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا / الاستنتاجات

١. بروز الصيرفة الاسلامية بقوة على الساحة المصرفية العالمية والعراقية كبديل عن الانظمة التقليدية فضلا عن امتلاكها ادوات تمويلية تسهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي.
٢. التزام مصرفي دجلة والفرات الاسلامي والمصرف العراقي الاسلامي بمعيار بازل من جهة وتعليمات البنك المركزي من جهة اخرى باحتفاظه جزء من راس ماله كنسب كفاية، بالرغم من انها تجاوزت النسبة التي حددها البنك المركزي فضلا عن انها انخفضت على مدى السنوات الثلاث الاولى.
٣. اعتماد المصرف على مصادر التمويل الخارجية والمقصود بها الودائع بشكل اكبر من اعتماده على مصادرة الداخلية مما ادى الى ان تشكل الودائع الجزء الاكبر من هيكل التمويل.
٤. وجود مشاركات اسلامية تلكأت فيها الجهات الخارجية الاخرى عن تسديد التزاماتها اتجاه مصرف دجلة والفرات الاسلامي فضلا عن عدم امتلاك المصرفين الضمانات الكافية حسب تقريرى مراقب الحسابات.
٥. وجود تلكؤ في تسديد المستحقات المالية من قبل الجهات المتعاملة مع كلا المصرفين عن طريق اداة المراجعة.

ثانياً / التوصيات

١. ضرورة ان تسعى السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي العراقي الى تشجيع فتح مصارف قائمة على اسس الشريعة الاسلامية تتلاءم مع الواقع الاسلامي للبلد.
٢. ضرورة ان يكون هناك توازن بين نسب كفاية راس المال التي يحتفظ بها البنك ودرجة المخاطرة المحفوفة بها الاستثمارات والائتمانات التي يمولها المصرف
٣. ضرورة ان يكون هناك توازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية بالشكل الذي يمكن المصرف من تنفيذ التزاماته تجاه الاخرين وتحقيق الامان لمودعيه.
٤. ان تكون هناك متابعة لجميع المشاركات المتلكفة مع الجهات الاخرى فضلا ان اخذ الضمانات الكافية والعمل على استحصال المستحقات المالية.
٥. تشديد السياسات الائتمانية مع الزبائن بما يضمن للمصرف استعادته مستحقاته المالية في الموعد المحدد.

المصادر

- الربيعي، حاكم محسن محمد، "الأزمه المالية العالمية - الأسباب والمضامين والتداعيات"، ط ١، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف، ٢٠٠٩.
- الربيعي، حاكم محسن و راضي، حمد عبد الحسين، "حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر"، ط ١، دار اليازوري، عمان، ٢٠١١.
- الشمري، صادق راشد (٢٠١١) "اساسيات الاستثمار في المصارف الاسلامية"، ط ١، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع
- العجلوني، محمد محمود (٢٠١٠) "البنوك الاسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية"، ط ٢، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.
- ابو محميد، موسى عمر مبارك، "مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية راس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازل (٢)"، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٨.
- اتحاد المصارف العربية، "الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال والرقابة المصرفية وأبعاده للمصارف العربية"، مجلة اتحاد المصارف العربية، مج ٢٠، ع- ٣٣، بيروت، ٢٠٠٠
- اتحاد المصارف العربية، "موجهات لجنة بازل الجديدة وآثارها على الصناعة المصرفية العربية"، مجلة اتحاد المصارف العربية، ع- ٢٧٠، بيروت، ٢٠٠٣.
- الجميل، سرمد كوكب، "المؤسسة العربية المصرفية التحديات والخيارات في عصر العولمة"، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط ١، أبو ظبي - الإمارات، ٢٠٠٢.
- حسين، هندرين حسن، "دور المصارف الاسلامية في تطوير النشاط المصرفي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع ٢٨، ٢٠١١.
- خميسي، بن رجم محمد، "مدى فاعلية المصارف الاسلامية ودرها في التنمية المستدامة واقع وافاق"، بحث مقدم الى الندوة الدولية حول المالية الاسلامية وتحديات التنمية، ٢٠١٣.

- الرفيعي، افتخار محمد، حسن، خميس محمد، عبد، احمد ياسين، "دور المصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع ٢١، ٢٠١٢.
- سعيد، عبد السلام لفته، "المخاطرة الائتمانية وأثرها على سياسات الإقراض: دراسة تطبيقية على عدد من المصارف العراقية"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٦.
- السيدية، محمد علي احمد، "المفاهيم المحاسبية الملائمة للتطبيق في المصارف الاسلامية"، مجلة تنمية الرافدين مج ٧٧، ع ٢٧، ٢٠٠٥.
- الشاهد، سمير، "المصارف الإسلامية ومتطلبات لجنة بازل \ ٢ وإدارة مخاطر التشغيل"، مجلة اتحاد المصارف العربية، ع-٢٩٩، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥
- القريشي، مدحت كاظم، عبد الكريم، ميسون عبد الغني، "المصارف الاسلامية في مواجهة تحديات الازمة المالية العالمية"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ع ٣٢، ٢٠١٢.
- كلاب، ميساء محي الدين، "دوافع تطبيق دعائم بازل ٢ وتحدياتها"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين، ٢٠٠٧.
- ماجدة احمد، "الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل"، مؤتمر عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، كلية القانون، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٢.
- مجلة اتحاد المصارف العربية، "إدارة المخاطر المصرفية"، ع-٢٨٦، ٢٠٠٤.
- محمد، سعد عبد، "قياس كفاية راس المال في المصارف الاسلامية وفقا لاتفاقية بازل ٢"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مج ٢٠، ع ٧، ٢٠١٤.
- المنشد، وحيدة جبر، الساعدي، سيف كاظم، "تقييم اداء وسائل الاستثمار في المصارف الاسلامية"، مجلة الادارة والاقتصاد، ع ٩٥، ٢٠١٣.
- النجار، فائق حسن جبر، "مخاطر صيغ التمويل الاسلامية"، مجلة البيان، ع ٣٠٠، ٢٠١٣.
- نعمة، نغم حسين، ورغد محمد نجم (٢٠١٠) "المصارف المؤسسات المالية الاسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات"، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٢، عدد ٢.
- وادي، سكنة سوادى، "دراسة مؤشرات نمو الاستثمارات في المصارف الاسلامية"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية مج ١٠، ع ١٧٩، ٢٠١٤.
- Alasrag, Hussein (2011) " Principals of the Islamic finance focus on project finance", Egypt.
- Banerjee,Arindam(2010) "Islamic investments", 1st ed, Icfai university Press,
- Febianto, Irawan(2007) " Risk management in mudharabah and musharakah financing of Islamic banks", faculty of Economics and Muamalat, Islamic science university,Malaysia,
- Hull,johnC. ,"Risk Management and Financial Institutions",2nd ed,pearson prentice Hall,USA,2010.
- India.

- Nickson, Stephen," The new Basel Accord", Risk Management, Journal,2002.
- Pilbeam,Keith,"Finance&Financial Markets",3rd ed, palgrave Macmillan,New york,2010.
- Rose,Peter S. & Hudgins,Sylvia C. ,"Bank Management &Financial Services",8thed,McGraw-Hill, USA,2010.
- Siddiqi, Muhammad Nejatullah (2000) " Evolution of Islamic banking and insurance as systems rooted in ethics", Abdulaziz university, Jeddah, Saudi Arabia.